

ورقة عمل

المنظمات المهنية للتدقيق الشرعي

وأثرها في تطوير المهنة

إعداد

عبد الناصر عمر آل محمود

مدير تنفيذي أول - إدارة الرقابة الشرعية

المصرف الخليجي التجاري

مملكة البحرين

Sharia Audit Conference

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، وبعد

إن المتتبع للمؤسسات المالية الإسلامية وموها المضطرب محلياً ودولياً وعالمياً، وما ينتج عنها في زيادة الطلب على المدققين الشرعيين المهنيين الذين يتمتعون بخبرات لا بأس بها للقيام بالتدقيق والمراقبة الشرعية على هذه المؤسسات، وما يتطلبه من ضرورة العمل بكل السبل لضمان وتأكيد الالتزام الشرعي في أعمال وأنشطة هذه المؤسسات المالية الإسلامية طاعة لله عز وجل وسعيًا نحو الكسب الحلال والبعد عن الكسب الحرام الذي يورد آكله موارد التهلكة لقول الرسول عليه الصلاة والسلام « ولا يكسب عبد مالا من حرام فينفق منه فيبارك له فيه، ولا يتصدق منه بشيء فيقبل منه، ولا يترك خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار»¹ الأمر الذي يؤكد أهمية هذه المهنة التي لم تلمس الاهتمام الكبير من التشريعات والقوانين المتعلقة بها.

والمسئولية عن هذا الالتزام الشرعي تقع في الأصل وبالدرجة الأولى على أصحاب الأموال من المساهمين والمتعاملين مع المؤسسات المالية، وهذا الالتزام يتطلب أن يكون هؤلاء على علم بالأحكام الشرعية كما قرره علماء الأمة منذ الصدر الأول انطلاقاً من القاعدة الفقهية بأن المكلف لا يجوز له أن يقوم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه، وفسر الفقهاء هذه القاعدة بالتطبيق في المجال الاقتصادي بأن من باع وجب عليه أن يتعلم ما عينه الله وشرعه في البيع، ومن أجر وجب عليه أن يتعلم ما شرعه الله في الإجارة، ومن قارض وجب عليه أن يتعلم حكم الله في القراض وهكذا»².

وبعد ما زادت الأعمال المتعلقة بالتدقيق الشرعي وتنوعت، وظهر التخصص المعرفي والمهني، فإن مسؤولية الالتزام الشرعي أصبحت من واجب الإدارة التي ليس لديها المعرفة الشرعية التي تمكنها من القيام بهذه المسؤولية، كما أن مسؤولية أصحاب الأموال والمتعاملين عن الالتزام الشرعي مازالت قائمة وهم ليست لديهم القدرة على التحقق من قيام الإدارة بصفاتها وكيلة عنهم من أداء هذا الالتزام، لذلك اقتضى الأمر وجود هيئة شرعية وإدارة تدقيق شرعي في المؤسسة تساعد الإدارة على ضمان الالتزام الشرعي وتطمئن الملاك والمتعاملين على التحقق من قيام الإدارة بهذا الالتزام.

1- جزء من حديث «إن الله قسم بينكم أخلاقكم» مروى عن عبد الله بن مسعود - مسند الإمام أحمد ابن حنبل تحقيق السيد أبو المعاطي النووي وآخرون - نشر عالم الكتب - 38/2 حديث رقم 3672.

2- الشيخ عبد الحى الكتاني «نظام الحكومة النبوية المسمى بالتراتب الإدارية» - دار الكتاب العربي بيروت 16/2-19.

ونظراً لأن التدقيق الشرعي بدأت ممارسة أعماله دون مثال سابق يحتذى ودون وجود أساس فكري متكامل متفق عليه، لذلك قامت تجربته على أساس اجتهادات فردية ورؤى شخصية مما نتج عنه اختلافات وفروقات عديدة سواء من حيث تشكيل وتكوين التدقيق، ووضع التنظيم، أو تحديد اختصاصه، وأساليب ممارسة أعماله، وانعكس ذلك كله على أنه لم يحقق سوى الحد الأدنى من أهداف إنشائه إلى جانب نواحي قصور عديدة في أداء عمله بشكل مهني رصدتها بعض الدراسات من المهتمين بهذه المهنة ومؤتمرات التدقيق الشرعي الأول والثاني والثالث التي تمت في هذا المجال.

لذا ظهرت الحاجة إلى تأصيل وتنظيم أعمال التدقيق الشرعي وتطويره، وإنشاء رابطة أو منظمة مهنية للتدقيق الشرعي تلبى وتغطي القصور وتنظم أعمال التدقيق الشرعي وتضع اللوائح والإرشادات التي تجعل من هذه المهنة قوة في تحقيق الأهداف التي من أجلها وجدت لضمان الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لدى المؤسسات المالية الإسلامية. وهذا هو المؤتمر الرابع الذي شرفنتني به شوري للاستشارات الشرعية بأن أكون أحد المتحدثين في موضوع «المنظمات المهنية للتدقيق الشرعي وأثرها في تطوير المهنة».

وتلبية لهذه الدعوة الكريمة أعددت هذا البحث الذي أتناول فيه بيان الحاجة والأمور التي يلزم مراعاتها عند إنشاء منظمة أو هيئة مهنية للمدققين الشرعيين، والمهام والمسئوليات المقترحة للهيئة أو المنظمة، واستشراف المعوقات والصعوبات التشريعية والتنظيمية عند إنشاء الهيئة أو المنظمة، وقدمت مجموعة من المقترحات والتوصيات لكيفية تحقيق ذلك وبناء عليه تم تنظيم الدراسة في المباحث التالية:

المبحث الأول: الحاجة والأمور التي تلزم مراعاتها عند إنشاء منظمة أو هيئة مهنية للمدققين الشرعيين.

المبحث الثاني: المهام والمسئوليات المقترحة للهيئة أو المنظمة.

المبحث الثالث: استشراف المعوقات والصعوبات التشريعية والتنظيمية عند إنشاء الهيئة أو المنظمة للمدققين الشرعيين.

المبحث الرابع: المقترح والتوصية.

المبحث الأول

الحاجة والأمور التي تلزم مراعاتها عند إنشاء منظمة أو هيئة مهنية

للمدققين الشرعيين

بما أن موضوع البحث هو المنظمات المهنية للتدقيق الشرعي وأثرها في تطوير المهنة، فإنه من المناسب قبل أن نحدد أي من المنظمات أو الهيئات المهنية للتدقيق الشرعي أكثر مناسبة لتنظيم هذه الأعمال، لا بد أولاً أن نتعرف على ما هي المنظمة أو النقابة؟ ثم نقارن بينها في ضوء أثر كل منها على أداء أعمال التدقيق الشرعي بكفاية وفاعلية، ورغم أن هذه المفاهيم ليست من المصطلحات الشائعة في مجال أعمال التدقيق الشرعي فكرياً وتطبيقاً، إلا أنه يمكن أن نستخلص دلالة كل مفهوم وخصائصه وذلك في الآتي:

مفهوم النقابة:

النقابة عبارة عن تنظيم قانوني، يتكون من أشخاص يتعاطون لمهنة واحدة أو مهن متقاربة أو صناعة أو حرفة مرتبطة بعضها ببعض، وهي تستهدف تحسين ظروف عملهم قانونياً ومادياً.

مفهوم التنظيمات المهنية:

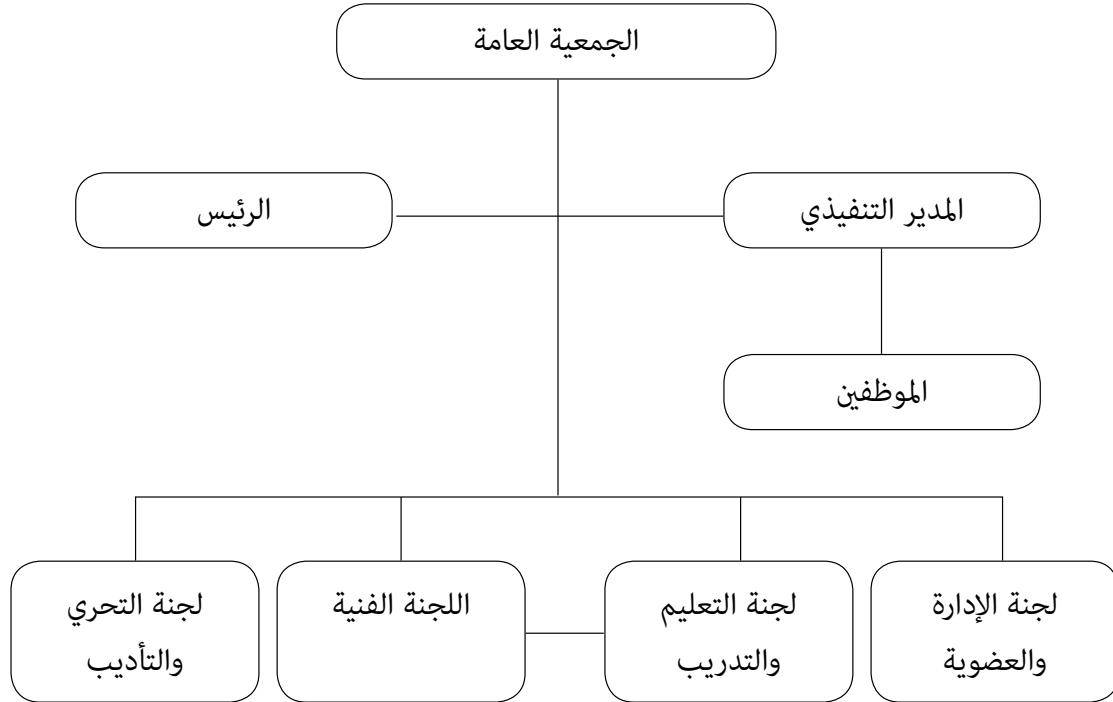
هي اتحادات ومنظمات تضم أشخاصاً يشتغلون في مهنة واحدة، وتسعى للحفاظ على شرف المهنة والارتقاء بمستواها وتطويرها، كما تسعى للحفاظ على مصالح أعضائها. لذا فإن الفارق كبير بين النقابة والمنظمة فهي - أي الأخيرة - تهدف إلى تحسين ظروف المهنة الواحدة والحفاظ على شرف المهنة وتطويرها والارتقاء بها وتحسين أدائها وضمان جودتها، وهو ما يتطلع أصحاب المهنة من المدققين الشرعيين في الرقابة والتدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية الوصول إليه بما يعود بالأثر الكبير على هذه المهنة.

الحاجة والأمور التي يلزم مراعاتها عند إنشاء منظمة أو هيئة مهنية للمدققين الشرعيين:

تكمن الحاجة لإنشاء منظمة أو هيئة مهنية للتدقيق الشرعي ربما من مبادرة جهات إشرافية تابعة للحكومة لتطوير مدخل لتنظيم المهنة أو ربما يكون مبادرة من مجموعة مدققين شرعيين مهنيين يرغبون في إنشاء منظمة لإبراز نشاطاتهم. وقد تتراوح هذه النشاطات ما بين إيجاد شبكة معلومات بين المدققين، تقديم المعلومات والتعليم، إصدار وتنفيذ معايير مهنية فنية متعلقة بآداب المهنة أو وضع معيار قياسي للمدققين داخل الدولة.

كما تكمن الحاجة أيضاً لإنشاء منظمة أو هيئة مهنية للتدقيق الشرعي من الأهداف الرئيسية لهذه الهيئة المهنية وهي:

- حماية المصلحة العامة من خلال التأكد من التزام أعضائها بأعلى المعايير المهنية والسلوك المهني.
 - تحديد معايير العضوية.
 - تنظيم الأعضاء العاملين بالممارسة العامة.
 - ترقية مصالح أعضائها.
 - تحديد متطلبات الدخول بالنسبة لطالبي الانتساب إليها.
 - الترويج لتعليم وتدريب المدققين وحصولهم على الشهادات (يشمل ذلك التطوير المهني المستمر والخبرة العملية).
 - تطوير علاقات جيدة مع الجهات الإشرافية التابعة للحكومة، والقطاع المصرفي وهيئات الرقابة الشرعية المحلية والإقليمية.
- كما يجب أن يكون للهيئة أو المنظمة المهنية للتدقيق الشرعي الهيكل النظامي الخاص بها (مقترح نموذج للهيكل التنظيمي) والذي ينسجم مع إطار العمل القانوني.
- الهيكل التنظيمي المقترح للهيئة المهنية للتدقيق الشرعي.



- أما الأمور التي يلزم مراعاتها عند إنشاء هيئة أو منظمة مهنية للتدقيق الشرعي هي كالاتي:
- وجود قانون للمدققين الشرعيين أو تشريع آخر يقر الهيئة المهنية ككيان قانوني يمثل المهنة، يعطيها صلاحيات تنظيم أعضائها، فالاعتراف بها في الدولة أولا هو الأهم ثم اعتراف الدول الأخرى.
 - عمل دستور ونظام داخلي يتم التقيد به داخل المنظمة المهنية.
 - معرفة متطلبات الانضمام، وسجل بالأعضاء ودعمهم من خلال:
 - تحديد وتوفير إمكانية الوصول إلى خدمات الدعم المهني ذات العلاقة، ويشمل ذلك التأمين أو دعم تقنية المعلومات.
 - دعم شبكات الأعضاء النشطين، كأساس لمشاركة المعلومات، والمواضيع والأفكار.
 - توفير الإرشادات والمشورة الفنية.
 - توفير إمكانية الوصول إلى موارد تخطيط وتطوير المسارات المهنية ذات العلاقة.
 - قواعد سلوك وآداب المهنة التي تتعدى الإطار القانوني (مثلاً أحكام الاستقلال)، بحيث يجب أن تكون هذه القواعد مبنية على قواعد سلوك وآداب المهنة الصادرة من الاتحاد للمدققين الشرعيين (إن وجد).
 - نظم تأديبية للأعضاء الذين لا يلتزمون بأحكام الهيئة.
 - نظم ترخيص للمراجعين والمدققين.
 - نظم لمراقبة الأعضاء العاملين بالممارسة العامة.
 - ربط أعضاء المنظمة المهنية للتدقيق الشرعي - في بداية إنشائها - على أن تتطور للوصول إلى تحسين جودة الخدمات المهنية للتدقيق الشرعي والمحافظة عليها وتحقيق المصلحة العامة.
 - تشجيع من الجهات الإشرافية التابعة للحكومة والجهات ذات الصلة - كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية وغيرها- على إنشاء الهيئة أو المنظمة التي تمثل المدققين المهنيين ومهنة التدقيق الشرعي ككل، بغض النظر عن القطاع الذي يعمل فيه أعضاؤها بحيث تخدم جميع الأعضاء المرتبطين بجميع القطاعات كما يجب أن تكون العضوية مفتوحة فقط للأشخاص المؤهلين في حدود ذلك القطاع كمدققين أو مراجعين شرعيين مهنيين.
- هذه الأمور التي يراها الباحث مراعاتها عند إنشاء المنظمة المهنية للتدقيق الشرعي، والتي يجب التأكيد عليها والعمل من أجلها كي تتحقق مهنة التدقيق الشرعي ما يتطلع إليها الكثير من المنتسبين إليها والمهتمين بصناعتها.

المبحث الثاني

المهام والمسئوليات المقترحة للهيئة أو المنظمة

- لا شك أن المهام والمسئوليات التي سوف تتحملها هذه الهيئة أو المنظمة المهنية للتدقيق الشرعي ليست بالمسئولية السهلة لكن لا بد من التعرض لها وهي كالآتي:
- دعم النمو الاقتصادي وحماية المصلحة العامة هي الأهداف التي تشترك فيها المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية التابعة للحكومات والمجالس التشريعية والهيئات المهنية للتدقيق الشرعي لما سوف يصبح لدى الجهات الإشرافية التابعة للحكومة رغبة إضافية في تأسيس وتطوير الهيئة المهنية للتدقيق الشرعي.
 - المشاركة المستمرة في مجالات أخرى لها تأثير على المهنة مثل التشريع وحوكمة الشركات وذلك من خلال المساهمة مع أي أطراف أخرى تقوم بتطوير أي معايير وتشريعات يمكن أن يكون لها تأثير على المهنة ، وذلك من خلال المشاركة بمجموعات العمل التي تقوم بتطوير المعايير أو التشريعات أو بتقديم ملاحظات عن المسودات الخاصة بها.
 - للوصول إلى الاعتراف المحلي قبل الإقليمي والدولي من الضروري أن يكون هنالك إطاراً قانونياً وتنظيماً يحكم المهنة، بحيث يكون متناسقاً مع طبيعة ونظام الدولة الأساسية، والذي يلزم بذل كل جهد ممكن لتفادي أي أعباء نظامية تقع على المدققين الشرعيين أو أي قيود غير ضرورية أو غير ملائمة على صلاحية الهيئة المهنية للتدقيق الشرعي.
 - يجب أن تتوفر للهيئة المهنية للتدقيق الشرعي والقدرة والفعالية التي تجعلها الجهة الناطقة باسم المهنة فيما يتعلق بأمور التدقيق الشرعي، لذا يجب أن تتوفر لدى الهيئة الخبرات الفنية الضرورية لإبداء الرأي لكافة القطاعات الاقتصادية بشأن نطاق واسع من المواضيع ذات العلاقة بالمهنة وكذلك التحدث مع الجهات ذات الصلاحية بشأن الأمور المرتبطة بهذه المواضيع.
 - بالرغم من أن وجود إطاراً قانونياً ملائماً يعد خطوة مهمة في الحصول على إقرار الجمهور بالمهنة إلا أن الهيئة المهنية للتدقيق الشرعي يتوجب عليها أن تعمل باستمرار لاكتساب ذلك الإقرار وذلك من خلال الآتي:
 - التزامها بتحسين جودة الخدمات التي يقدمها أعضاؤها، لأن الهيئة المهنية تجد قدراً عالياً من الاحترام عندما تظهر ذلك للجمهور.
 - المحافظة على تلك الجودة عندما يرى الجمهور بياناتها، ومواقفها تخدم المصلحة العامة.

- يجب أن لا يكون دور الهيئة المهنية للتدقيق الشرعي مقصوراً فقط على المسائل الصحيحة، بل يجب أن تكون لها خطة تواصل رسمية تؤدي إلى:
- الترويج لمعارف وقدرات ومهارات الأعضاء كإيجاد علاقات مع قادة الرأي بالمنشآت التجارية والحكومية ووسائل الإعلام.
 - تقديم بيانات للجمهور بشأن أمور السياسة العامة التي لها مضامين تتعلق بالتدقيق الشرعي والمراجعة.
 - اختيار أشخاصاً يتمتعون بسمعة حسنة لدى الجمهور وذكاء في اختيار المواضيع التي تُعلق عليها ومتأكدة من توفر المشورة الوافية للمتحدثين باسمها.
 - اتباع إجراءات تنطوي على الشفافية فيما يتعلق بالعضوية، والمؤهلات والنظم.

المبحث الثالث

استشراف المعوقات والصعوبات التشريعية والتنظيمية

عند إنشاء الهيئة أو المنظمة للتدقيق الشرعي

يمكن لنا استشراف المعوقات والصعوبات التشريعية والتنظيمية لإنشاء الهيئة أو المنظمة للتدقيق الشرعي بعدة أمور على النحو الآتي:

- غياب الوعي بالمهنة ودورها الحيوي والدور القانوني والرسمي للجمعيات المهنية بشكل عام وبالتالي بمهنة التدقيق الشرعي والمدققين الشرعيين بشكل خاص.
 - القصور في القوانين و التشريعات المنظمة للمهنة مثل محدودية القواعد المنظمة.
 - ضعف الدعم الرسمي والمادي، و ضعف الوعي الاجتماعي التطوعي، و غياب و إحصام الكوادر الفاعلة، و ضعف التواصل والتسويق للمهنة.
 - عدم وجود آليات عمل مشتركة مع الجمعيات المهنية الأخرى، و عدم التركيز على الجوانب ذات القبول.
 - تحتاج المنظمة أو الهيئة المهنية لإدارة وتفرغ دون مقابل - أي تطوعي - لافتقار الموارد المالية والتي سوف تشكل أهم المعوقات والصعوبات التي سوف تواجهها عند نشأتها.
 - فقدان التنسيق بين الجمعيات والجهات المعنية بتطوير مهنة التدقيق الشرعي والمدققين الشرعيين.
- هذه هي أهم المعوقات والصعوبات التشريعية والتنظيمية التي يمكن أن تواجهها المنظمة أو الهيئة المهنية للتدقيق الشرعي عند إنشائها، لذا وجب لفت النظر إليها لدراساتها في المستقبل القريب.

المبحث الرابع

المقترح والتوصية

يرى الباحث من خلال ممارسته المتواضعة في الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية بعض التوصيات والنتائج في الورقة المقدمة للمؤتمر الرابع للمدققين الشرعيين بعنوان « المنظمات المهنية للتدقيق الشرعي وأثرها في تطوير المهنة » على النحو التالي:

1. ضرورة الإرتقاء بالتدقيق والرقابة الشرعية إلى مستوى التقنين في الدول التي تتمتع بقانون للمؤسسات المالية الإسلامية والدول التي تتمركز فيها المؤسسات المالية الإسلامية.

2. تكوين لجنة تنموية مهنية للتدقيق الشرعي تدعم تطوير فكرة إنشاء منظمة أو هيئة مهنية للتدقيق الشرعي للتواصل مع أصحاب القرار بكافة الدول التي تتواجد فيها المؤسسات المالية الإسلامية من خلال تمثيلها وتركيز اهتمامها بمصالحها بشكل يعود عليهم بالأداء المهني والفني بحيث يكون لها دور على النحو الآتي:

أ. عقد اتفاقيات تعاون خاصة في مجال التدريب.

ب. ضرورة وجود جهاز تنفيذي كفء و فاعل.

ت. عمل برامج توعوية عن المهنة على جميع المستويات.

3. استقطاب العناصر المهنية المتميزة من المدققين الشرعيين للاستفادة منهم في بلورة المنظمة المهنية للتدقيق الشرعي وكيفية إخراجها للعيان.

هذا وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت لإلقاء بصيص من الضوء حول هذا الموضوع الذي يكمن خلفه نور ينير به دربنا لما فيه خير هذه الأمة وهما يعود على هذه الصناعة للرقابة الشرعية بالخير والبركة، فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمني والشيطان، أعاذنا الله وإياكم من نزغاته وغوايته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.. اللهم آمين.

